

تحرك عاجل

الاستئناف تؤكد الإدانة وتمدد فترة السجن

أكدت "محكمة الاستئناف" في المنامة، في 30 مايو/أيار، إدانة زعيم المعارضة الشيخ علي سلمان وشددت حكم السجن الصادر بحقه من أربع إلى تسع سنوات. وهو سجين رأي أودع السجن لسبب وحيد هو انتقاده السلمي للحكومة البحرينية.

ففي 30 مايو/أيار، أيدت "محكمة الاستئناف" في العاصمة البحرينية، المنامة، إدانة القيادي في المعارضة الشيخ علي سلمان، وشددت حكم السجن الصادر بحقه من أربع إلى تسع سنوات، لتلغي بذلك تبرئته فيما سبق من تهمة "الترويج لتغيير النظام السياسي بالقوة والتهديد، وبوسائل غير مشروعة". وكان استئنافه الحكم قيد النظر لثمانية أشهر شهدت الكثير من المخالفات الإجرائية. وسيستأنف الشيخ علي سلمان حكم إدانته أمام "محكمة التمييز".

وكانت "المحكمة الكبرى الجنائية الرابعة" قد أصدرت حكمها الابتدائي على الشيخ علي سلمان، الأمين العام لحزب المعارضة الرئيسي في البحرين، "جمعية الوفاق الوطني الإسلامية"، في 16 يونيو/حزيران 2015، بالسجن أربع سنوات، بتهم شملت "الإهانة العلنية لوزارة الداخلية" و"تحريض الآخرين في العلن على عدم إطاعة القانون". وبرأته من تهمة "الترويج لتغيير النظام السياسي بالقوة والتهديد، وبوسائل غير مشروعة"، إلا أن الادعاء العام استأنف الحكم. وتتصل هذه التهم بخطب ألقاها في 2012 و2014، بما في ذلك أمام الجمعية العامة لحزبه، وأعاد فيها التأكيد على تصميم الحزب على السعي إلى تسليم السلطة في البحرين عبر الوسائل السلمية، بغية تحقيق المطالب الإصلاحية لانتفاضة 2011، ومحاسبة المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان. كما شدد فيها على ضرورة المساواة بين جميع البحرينيين.

وفي سبتمبر/أيلول 2015، دعت "مجموعة العمل التابعة للأمم المتحدة المعنية بالاحتجاز التعسفي" السلطات البحرينية إلى الإفراج عن الشيخ علي سلمان فوراً ومنحة التعويض الكافي.

يُرجى كتابة مناشداتكم فوراً بالعربية أو الإنجليزية، أو بلغتكم الأصلية، على أن تتضمن ما يلي:

- دعوة السلطات البحرينية إلى إلغاء الإدانة الصادرة بحق الشيخ علي سلمان والإفراج عنه فوراً ودون قيد أو شرط، نظراً لكونه سجين رأي محتجز لسبب وحيد هو ممارسته السلمية حقه في حرية التعبير؛
- وحثها على تنفيذ قرار "مجموعة العمل التابعة للأمم المتحدة المعنية بالاحتجاز التعسفي" فوراً؛
- وحثها على احترام الحق في حرية التعبير وإلغاء القوانين التي تجرّم الممارسة السلمية للحق في حرية التعبير والتجمع وتكوين الجمعيات.

يُرجى إرسال المناشدات قبل 27 يوليو/تموز 2016 إلى الجهات التالية:

ونسخة إلى:
وزير العدل والشؤون الإسلامية
الشيخ خالد بن علي بن عبد الله آل خليفة
وزارة العدل والشؤون الإسلامية
ص. ب. 450، المنامة، البحرين
فاكس رقم: +973 1753 1284 .
البريد الإلكتروني (عبر الموقع الإلكتروني):
<http://www.moj.gov.bh/en/>
تويتر: @Khaled_Bin_Ali

وزير الداخلية
الشيخ راشد بن عبد الله آل خليفة
وزارة الداخلية
ص. ب. 13،
المنامة، البحرين
فاكس رقم: +973 1723 2661
عنوان البريد الإلكتروني: info@interior.gov.bh .
طريقة المخابرة: معالي الوزير

الملك
الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة
مكتب جلالة الملك
ص. ب. 555
قصر الرفاع، المنامة
البحرين
فاكس رقم: +973 1766 4587
طريقة المخابرة: صاحب الجلالة



كما يُرجى إرسال نسخ إلى الممثلين الدبلوماسيين الجانبيين في بلدكم. هذا حرج ادخال العناوين المحلية وفق ما هو مبين أدناه:
الاسم العنوان (سطر 1) العنوان (سطر 2) العنوان (سطر 3) رقم الفاكس عنوان البريد الإلكتروني طريقة المخاطبة

يرجى مراجعة فرع المنظمة في بلدكم إذا كنتم تودون إرسال المناشدات بعد هذا التاريخ. وهذا هو التحديث الأول للتحرك العاجل رقم: 15/22. وهذا

هو التحديث الخامس للتحرك العاجل رقم: 15/22. ولمزيد من المعلومات:

<https://www.amnesty.org/en/documents/mde11/2882/2015/en/>

تحرك عاجل

الاستئناف تؤكد الإدانة وتمدد فترة السجن

معلومات إضافية

الشيخ علي سلمان هو الأمين العام لحزب المعارضة الرئيسي في البحرين، "جمعية الوفاق الوطني الإسلامية" (جمعية الوفاق). وكان قد قبض عليه في 28 ديسمبر/ كانون الأول 2014 بالعلاقة مع تصريحات له أثناء خطبه في 2012 و2014، بما في ذلك خطاب أمام اجتماع للجمعية العامة لحزبه، في 26 ديسمبر/ كانون الأول، تحدث فيه عن مواصلة المعارضة تصميمها على تسلم السلطة في البحرين لتحقيق مطالب انتفاضة 2011 بالوسائل السلمية، ومحاسبة المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان. كما سلط الضوء في خطبه على ضرورة تحقيق المساواة لجميع البحرينيين، بما في ذلك العائلة الحاكمة. وجاء اعتقاله عقب أيام قليلة من إعادة انتخابه أميناً عاماً لجمعية الوفاق للمرة الرابعة. وفي 14 يونيو/حزيران 2016، أمرت المحكمة الإدارية العليا بتجميد أنشطة الوفاق ومصادرة موجوداتها عقب جلسة طارئة عقدتها على عجل.

وبدأت محاكمة الشيخ علي سلمان أمام "المحكمة الكبرى الجنائية الرابعة"، في 28 يناير/كانون الثاني 2015، بحضور مراقبين يمثلون منظمة العفو الدولية ودبلوماسيين يمثلون عدة حكومات أجنبية. وأجرت جلسات المحكمة عدة مرات. واشتكى محاموه للمحكمة بأن الأدلة المستخدمة ضده لم تتضمن سوى مقتطفات من خطبه انتزعت من سياقها، وطلبوا من القاضي تشغيل أشرطة مسجلة لخطبه كاملة أمام المحكمة. فرفض القاضي هذا الطلب على نحو متكرر، كما رفض مطلب المحامين باستدعاء شهود للدفاع ليقتدموا بشهاداتهم أمام المحكمة. وتدخل القاضي بصورة تعسفية عندما قام فريق الدفاع باستجواب شهود رئيسيين، بمن فيهم ضابط قام بالتحقيق بشأن علي سلمان، ورفض أسئلتهم أو إعادة صياغتها. وأثناء جلسة المحاكمة الأخيرة، سمح القاضي للدعاء بتقديم مرافعة إضافية خطية، ولكنه أوقف الجلسة عقب بضع دقائق دون السماح لمحامي الدفاع بتقديم وثائق إضافية كأدلة في القضية. وصدر الحكم على الشيخ علي سلمان، في 16 يونيو/حزيران 2015، بناء على محاكمة جائرة، بالسجن سنتين بتهمة "التحريض العلني على كراهية واحتقار طائفة من الناس بما يؤدي إلى الإخلال بالنظام العام" و"إهانة وزارة الداخلية في العلن"، وبالسجن سنتين أخريين بتهمة "تحريض الآخرين علناً على عدم إطاعة القانون"؛ وبرئ من تهمة "الترويج لتغيير النظام السياسي بالقوة والتهديد، وبوسائل غير مشروعة".

وافتححت جلسة استئناف الحكم الصادر ضد الشيخ علي سلمان أمام "محكمة الاستئناف" في المنامة، في 15 سبتمبر/أيلول 2015. وطالب الادعاء بإنزال العقوبة القسوى وإلغاء حكم البراءة الصادر بحقه عن تهمة "الترويج لتغيير النظام السياسي بالقوة والتهديد، وبوسائل غير مشروعة". وأثناء زيارة لمحامي الدفاع قبل جلسة الاستئناف الأولى، منع حراس السجن الشيخ علي سلمان من مناقشة قضيته معهم على انفراد. وأثناء جلسة الاستئناف الثانية، في 14 أكتوبر/تشرين الثاني، لم يسمح القاضي للمحامين بتشغيل أشرطة فيديو لخطب الشيخ علي سلمان لبيان الطريقة التي اجتزئت بها أقواله من سياقها واستخدمت كدليل ضده، دون أن يقدم القاضي أي أساس لاعتراضه هذا. وقدم محاموه مرافعة الدفاع مكتوبة، وبعد ذلك في المحكمة، ولكنهم قوطعوا طوال جلسة الاستماع من قبل الادعاء العام. وسمح للشيخ علي سلمان بالإدلاء بأقواله أمام المحكمة لمدة 15 دقيقة، حيث نفى جميع المزاعم المقدمة ضده، وقال إنه كان يسعى إلى التغيير السياسي والدستوري عبر الوسائل السلمية، وأنه يحاكم على معتقداته.

وسجنت السلطات البحرينية ناشطين سياسيين آخرين بسبب ممارستهم حقهم في حرية التعبير. فسُجن إبراهيم شريف، الأمين العام السابق للجمعية العمل الوطني الديمقراطي" (وعد)، لسنة واحدة، في 24 فبراير/شباط 2016، لدعوته إلى الإصلاح في أحد خطباته. وما زال فاضل عباس مهدي محمد، الأمين العام السابق للجمع الوطني الديمقراطي الوحدوي" (الحزب الوحدوي)، يتابع استئناف الحكم الصادر بحقه بالسجن خمس سنوات عقب

محاكمة جائزة، في يونيو/حزيران 2015، بسبب إصدار حزبه السياسي بياناً أدان فيه عمليات القصف الجوي التي يوم بها التحالف السعودي في اليمن. وتعتبر منظمة العفو الدولية إبراهيم شريف وفاضل عباس سجينين رأي. وهذه الأحكام ومعها المحاكمات المستمرة ليست سوى أمثلة على عدم قدرة السلطات البحرينية على تحمل الانتقاد، ورغبتها في إسكات المطالب المشروعة بالإصلاح وباحترام حقوق الإنسان.

الاسم: الشيخ علي سلمان
الجنس: ذكر

معلومات إضافية بشأن التحرك العاجل رقم 15/22، رقم الوثيقة (MDE 11/4241/2016)، الصادر بتاريخ 15 يونيو/حزيران 2016.